

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۸۹۱
۶۶۵۳

| | | |
|-------------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|
| <p>۵۸۹۱</p> <p>شماره ثبت کتاب</p> | | <p>۸۱۸۸</p> |
| <p>موضوع</p> <p>شماره قفسه ۱۳۱۵</p> | <p>مؤلف</p> <p>کتاب رساله در معنی</p> | <p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p> |

تکلیف فرستاده شد
۲۹۴۳

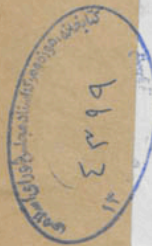
بازدید شد
۱۳۸۲

10

20

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲



| | | |
|-------------------------|------|------|
| ۵۸۰۶۱ | | ۸۱۸۸ |
| شماره ثبت کتاب | | |
| کتابخانه مجلس شورای ملی | | |
| موضوع | مؤلف | کتاب |
| شماره قفسه ۱۴۳۱ | | |
| ۵۹۹۲ | | |

تلفظ و فهرست شده
۲۹۴۳

مکتبہ
۲۹۰۷۹
شماره قفسه ۴۱۲۱

۳۳۱

۲۲۹

۳۳۲

۳۳۳
۴۱۲۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

شماره قفسه
۴۳



بسم الله الرحمن الرحيم

أقول أقدم حمد لله مدبر كل عيس وجابر كل كيس ويحجج كل حقير بالصلاة على
محمد النبي المندبر وعلى آل المهلك خير ونجى أن القليعات بأسرها صرنا
الهندسيات مع وضع صناعاتها ووثائقها قد عدا لأكثر سائر العلوم والصناعات
في ارتباط الأجزاء واشتراك القدرات وصيرورة أكثر ثقلها التي هي الإلهامات
لبداية المسائل بأن يعدلها وأن يوفق بين اثنين يدونها إلى أن تكمل بعد الأشباه إلى
الغايات ولا يعنى على شيئا شائها ابتداء معظم العلم بالأغراض الهندسية
على معرفة الخطوط المتوازية وأعمالها الفنية التي بني بها على المصادرة
المشكلة واستغنى برهانها من المدة الصعبة المعضلة التي لا يكاد يعلم قلة
الناظرين في هذا العلم من تصالح ثقلها أو تسريح أفكار الغايضين في هذا
النوع من مقاساة طلب برهان عليها وهي التي أودعها صاحب كتاب الأصول في
أثناء تصادرات جعلها أرفح وقابلة لوعدها من المبادئ الموضوعة التي تتجمل
أشياء على صناعة فرخ صناعة هناك التي وقع خطاستغنى على خلقه فبقين
وكانت الزوايا والداخلان اللذان في جهة واحدة انقص من ثمانية إلى الثلثين
أخذا خرجا في تلك الجهة فلا بد من إلتقيا وليست شرعى أي صاحب صناعة معينة
للمهندس أثبات هذا العرض الذي لموضع صناعته ومن غير العمل الجاهل عليه من
أهل الصناعة العالمة إذ أحاطوا فيها خرج من شدة مغتربا إلتفاتا كان من لبداية
اليدية بأفهامها فلم يفرغ من أخايتها عنهم الأشياء المسدرة لشي واحد مسدرة
ولكل أغلب من الجزو في شمارا وإن كانت ما يحتاج إلى بيان فلم يفرغ من سائر أشباهها
من مسائل العلم في مساق وما ذلك الفرقان الحق الذي أفاد العتير الحق بين قولهم
كل خلقين وقع عليها خط صير مجموع وأظهرها أقدم قائمين فانها المقيان وكل خلقين
وقع عليها خط صير مجموع وأظهرها غير أقل من قائمين فانها لا مقيان حتى يغفر
عندهما في تلك الأدلآت فاستغنى بجمع المبادئ وتوابعها على قدر رتبة المسلمات
فاحتاج إلى المراهة أو مبادئ الخصصية التي استغنى إلى الجداية بالأضمار أحد
المباحث الفلسفية وبقي المزمع منها ما نكتظها في المسائل الهندسية ولو لم يكن
الانصاف ليويد هذه الهندسة بتوابع التي برهن عليها في الشكل السابق من المقالة
الأولى سلتان متجانستان وخصيتان متماثلتان لأن المخرج في أحدهما إلى التماس

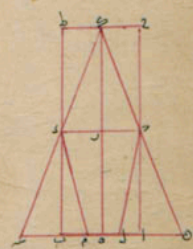
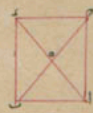
الحمد لله

كل واحد منهما قصران واوجب ثلث فانهما اثنان قاعش وفي الاخرى اثنان قاعش
اثنان قاعش فانها ستمصيران واوجب ثلث فكيف يسق لاحد ان يجعلها اثنان
مختلفين واوجبها الى اثنين متباينين هذا مع اهتمام صاحب الاصول بانها متاهو
ابن من هذه القضية وقيامه بايضاح ما هي اشطظها من هذه المصادر وذلك لئلا
تلك كالمثلث ثلث مجموعين فلما اطل من ثلثها وقوله ان الزاواصل بطريق لكل قوس
من محيط الدائرة يقع داخلها وقد نسبها لفايد بالمقاربة الى هذا واحد مستأثر
وما اشبهها فان هو صرح بمره من هذه الحظيرة ليل احدى ما هي الاخر بمقاربان عند
الاسمان في المباحة عن قاعدتها وبوشت ان يمتد القارب الى اللاتي فلذلك حكم
عليها بالمتاهة وانما اهل بيان على الحكم انكلا على حدس المتعلم الذي يحكمه بالمتاهة
القواعد الحكمة ونطقه مصدقه القواعد العقلية من تأني التجربة في القواعد المتاهة
وكيها في ليستها قابلية للافضال والاضمار ما دامت باقية الفات على الاستمرار والاد
من اودع الحكم في ميزان تجربته قارب مقادير متعاد وفيها ما اجزا ما جازعها
من الالاء المتجددة المتناصرة المبالا من عمر اشياء الى وفوق عند هذا والآخر مقادير
ان هذا التجربة ما عايد بالذهن من المبالا في تلك الحظيرة الغروضية من جهة الاسماء وقد
قارها بها على ان وجود حطين في اختلافها مع انما يقاربان وذلك على سطح الظاهر الزايد
احد حطين من الذين لا يفاضل عليه فزاد اجاعة تأخر ما بينهم من المبدئية في هذا العلم
الماظر والبعيد الاضافات فخلعوا بعد الاغشاة وانضغ لهم الحال فقلوبها بالجمعة وابتها
اليها جمعة ببلغ كل ما يتره وحاجب عاشر عليه لكني لافضل فيما وقع الى بيان شاف
واقرأ عن اربابنا من كلامهم على برهان كافي لم يحدث من وجدة باحسانة تامتلك
في ايمانها باواع الحيل والتمثيل في ايضاحها غاية الفصل فتمت من بدله بمصادرة اخرى
فريعة منها في الظاهر لطفا وهو ارجى الى البديهة التشرع في الغرض البديهي ومنهم من اقام
عليها برهاننا سنيا على عقدة لا سقمها في التوضيح والجدال وهو الحكم العاقد افرق الصنع
عمر الانبياء ومنهم من بناها على عقدة مغالطة لا تروى على صاحبها الغلظة والذكاء وهو
الفاضل العباس بن سعيد المجرى وما وجدت كلام غير هؤلاء المتشد في هذه المسئلة
الى هذه القاعة وقد شر الله تعالى في عدم مغالطة كلامهم والوقت على ان لا اقامه برهنا
واختصارا على سبيل اشكال فيص ايمانهم على هذا الاشكال ويشغ عن هذا الدال انضغ
لكني رايت ان اقدم ايراد ما عن عمر عليه من المغاللات واشهرها ما روى عليها من نقص
والمادونات فزادتها ما يتسرى دلالة على مخالفة الطلاب وعرضها على كافة اهل الدال
انضغ عليه مكررا الى ذهنهم ونظر واضف واعتبر ولم تحفظ الطلسمان وملا انكلا

2

اوقيدس

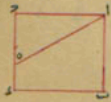
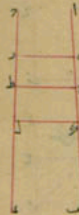
للمخارجة والمداخلتان معاً مساويتان لقامتسوس وهكذا في آخر تلك المخارج والأضلاع
فيضع هذه تكون لها المثلثة التي لها وهي التي تقر بها أولها وأولاً كما بينا في غيرنا
تحتل بينهما وبعضها غيرية فيبين متوسط تلك المثلثات وأولها بان يجعل مساوياً
لبعضها المثلثات من المثلثات الأصغر إلى الأكبر ووجد أنها في العقل وأثبت ما عاهد
الجمهور وأولها أعني امتناع المثلثات مع فرض الأخرج إلى غير نهاية يجعلها عدداً شاملاً
لاسمها في فراخ وجعل مساوياً لها التي تحتاج إلى بيان مساوياً على ما ورد لها الشكلا
في المقالة وأما هليتها في نصيبها من الحد الشامخ للامبر على الماهية التي هي منها
في الشكل الحادي والثلاثين بعد ذلك في صالح من الخاص والأعراض التي لم يثبت في ذلك
مضافاً إلى الحد صغر ما هيها على الزيادة العقلية وهكذا ينبغي أن يكون الترتيب المحكي فيها
شاملاً لها في مثلها كان الهيم من فرائض الخطوط بحسب هذا النوع من الصناعة هو كونها
على وضع متعكلاً في جميع الأجزاء غير المشابهة كان الهيم من قول الخط إلى المقاطع في ذلك
خطاً غير ما هو ان الخطوط المقاطع لا يصبغ ان يحكي عليها ما با امتناع فلا في خط غيرها
بل يجب ان يلازم اعدادها فقط وأولها ما وعلم ان هذه احتج من المصادرة المشكوك
فيها يحكي خطها ان يكون اس وادضع وان الهيم وعلم ان جميع الاعداد متساوية في كل
في هيم اسم التاري في الصوري وكان ذلك لا ما عي بين تماثيل في كل الأصل
بعد التوري على الشكل الثالث والثلاثين فاحتاج إلى التأسيس في أثناء ذكر المادى فيتم بعد التأسيس
بما التأسيس هذه الخطوط المتوازية هو عي في العدد الرابع على الخط عي خطها فيتم عليه وانما
قدم الخط لعدم الاستيذان بين الحد الشامخ لمعهم الاسم والحد دل إلى الأعلى الماهية فتراعى
حد الخطوط المتوازية كما ذكره صاحب الأصول لا على عي خطها متقاطعين مع ثالث غير متقاطع لها
مجدوها بحيث يمنع تساوي جميع الاعداد كلها مع ذلك الخط لان كان اعدادها مساوية لاعداد
عنه كان اعداد متقاطعة في إحدى الهيم متساوية في الأخرى فيقاطعه فيقضي في الهية الأخرى فيتم
الابدال ذلك حكم شكل التاري منها ما با بالإضافة إلى ذلك الثالث كان هيم التاري
اعني مساوية الاعداد فيصير هذه شكلها هيها معا تصار هذه القضية اعرف عند ذلك
المصادرة وفيما في **فصل الثاني** في هذا وفي المقدار الأولى من رسالة ليرك
شرح ما اشكل من صادات كانا مقدس بيان هذا الخط في ثمانية اشكال وذكر لها في
ان طبق كما الأصول بعد الشكل الثامن والعشرين وفيها اشتباها بالقاطع ما شتر إلى
مواضع الخطها فيبقى الباقي على انشاء هذه الشكل وهو كمن مقدار من الأصول
خطا بمفروض ويخرج او عمود على ا ب ويصل ب ج وعمود على ا ب وسواي الخط ا ب فيما
شتران ان كانا مقدس في شكل د وفضل د و فاقول ان زاوية ا و مساوية لزاوية ب و



برهان متصل **ج** واد خط **ا** مثل **ج** واد مشترك وزاوية **ا** عثمان فاعلمنا **ا**
 و **ب** متساويتان وسائر الزوايا مثل سائر الزوايا فيكون زاوية **ا** و **ب** متساويتين
 فخط **ا** و **ب** متساويان فيبقى **ج** و **د** متساويين فيكون زاوية **ج** و **د** متساويتين
 واد مثل **ا** و **ب** فيزاوية **ج** و **د** متساويتان وذلك ما اردنا ان يبين **م** **ث** وهو
 ليس الاصول بعيد شكل **ا** و **ب** ونقسم **ا** بنصفين على **د** ونخرج عمود **ه** على **ا** فاقبل
 ان **د** مثل **ج** و **د** ونحوه على **ج** و **د** فانه متصل **ج** و **د** فخط **ا** مثل **ج** و **ا** مثل **د** فاذ
ا باثمان فاعلمنا **ج** و **د** متساويتان وزاوية **ا** و **ب** متساويتان فيبقى **ج** و **د**
 و **د** متساويتين وخط **ا** و **ب** مثل **ج** و **د** مشترك والزوايا **ا** متساويتان فالمثلث مثل
 المثلث **ا** وسائر الزوايا والاضلاع المتقابلة متساوية فيكون **د** مثل **ج** وزاوية **ج** مثل
 و **د** فاعلمنا ذلك ما اردنا ان يبين **م** **ث** وهو ليس الاصول بعيد شكل **ا** و **ب**
 فاقول ان زاوية **ا** و **ب** و **د** فاعلمنا برهاننا نقسم **ا** بنصفين على **د** ونخرج عمود **ه**
 ونخرج **ه** على استقامة **د** ونجعل **د** مثل **ج** ونخرج **ه** على **د** ونخرج **ا** و **ب**
 فيقطعان **ج** و **د** على **ه** و **د** مثل **ج** و **د** فخط **ا** و **ب** مثل **ج** و **د** مشترك وهو **ج**
 فاعلمنا **ج** و **د** متساويتان وزاوية **ا** و **ب** متساويتان فيبقى زاوية **ج** و **د**
 مثل **ج** و **د** متساويتان فيبقى زاوية **ا** و **ب** متساويتان فاعلمنا ذلك ما اردنا ان يبين
 فمرفق زاوية **ا** و **ب** و **د** ان كانا قائمتين فعد **ا** الحرف **ا** وان يكونا قائمتين فيكون
 كل واحد منهما اما اصغر من قائمة واما اكبر فليكن **ا** والا اصغر من قائمة ونظن سطح
ج وعلى سطح **ج** فينظرون **د** على **ه** وخط **ا** على **ا** فيكون خط **ا** مثل خط **ه**
 لان زاوية **ج** و **د** را عظمين زاوية **ا** و **ب** فخط **ا** و **ب** وكذلك ان اخرج الخطان
 لا لانها تدعى هذا العنق فيكون كل واحد من الخطوط الاصل اعظم من الآخر فيمثل
 خط **ا** و **ب** الى الاشاع وكذلك ان اخرج **ا** و **ب** على استقامة من جهة الاخرى كانا
 على الاشاع فمثل هذا البرهان وشابهه على الجانبين عند الانعطاف فيكونان خطان
 مستقيمان يقطعان مستقيما على قائمتين فترسيع العود بينهما من جهة ذلك الخط وهذا
 محال اولى عند تصور الاستقامة وتحقق العود بين الخطين وذلك ما لا يمكن تصوره
 وان كانا كل واحد منهما اكبر من قائمة فيكون عند الانعطاف خطان **ا** مثل **ا** وهو
 اصغر من **ا** وكذلك جميع الخطوط الاصل تدعى هذا العنق فخط **ا** الى الضايف **ا**
 اخرجا الى الجهة الاخرى فيكون **ا** الى الضايف **ا** فانه ليس له ان يجتمع عند الانعطاف
 وذلك ما يمكن ان نعرفه باحدى نظريتيه وهذا محال ايضا لما ذكرنا واذا امتنع
 ان يكون الخطان متقاطعين فهما متساويان واذ كانا متساويين فالزوايا متساوية

مطابق

بهما اذن قائمان ثم قال بعد كلام طويل وورد له زيادة شرح هذا المبدأ
في خططين من الخط الواصل بينهما بحيث تكون الزاويتان الماخذتان متساويتين
خطا و مستقيمان في سطح مستو و فرضنا على نقطة ما بعد من بين خط و
خط و زاوية مثل زاوية α فاما كيف يخرج من نقطة α الى خط و خطين يكون
الزاويتان الماخذتان متساويتين فالى الهندس ليس لي الحكم المتولى لشخص مبادئ
الهندس و اما انه هل يمكن فلا يمكن ان يخرج من خط و الى نقطة β غير متناهية
و زاوية متناهية من كل زاوية الجبين و الخطين جميعا متساويتا صغرا و كما كانا
فيه هذا المعنى اعني التقاضيل من الجانبين و الصغر و الكبر من المقادير بقسم الى
نهارك فلا محالة ان يمكن ان تقع الضاوية كائين في الشكل الاول وفضل و خط
متساويين وفضل خط و خط زاوية α مثل خط α و هو البعد فان خط α اعظم خط
و الماخذتان الى الاشع وفضل و خط α متساويين وفضل α هو البعد فان كان
خط α اصغر من خط الماخذتان الى الضاوية و قد كانا الى الاشع هذا حال α و ان كانا
متساويين يلزم هكذا وان كان α اصغر من خط الماخذتان الى الضاوية فهذا البيان
ان يكون خط α اصغر من خط α و لا يلزم الحال الاول فبعد ان الخطين المستقيمين في سطح
ستوا اذا كانا الى الضاوية جهة تلاقيهما ينقسم في تلك الجهة اصلا و كذلك اذا كانا
الى الاشع **فصل** لا ان هذا البيان من غير هذين عما هو بيان حكمي لكني استبين
فيه امثال يكون ايسر و اظهر عندئذ لا يكون له حدس جيد و من الناس من يقول ان البعد
بين نقطة على خط و بين خط اخر هو البعد الخارج من تلك النقطة الى الخط و ليس الخ
كذلك لان ربما يكون البعد الخارج من مسقط البعد الاول الى الخط الاول عبرا **البرهان**
الاول فيكون بعد نقطة عن نقطة α بعد نقطة α عنها و هذا محال اذا كانت الزاوية
الماخذتان متساويتين كان ميل الخطين معاً عن ذلك الخط الواصل بينا و احدهما من الناحية
يكون البعد بينهما الا غير هذه المعاني فخط α يبال في قدام الهندس من ضاده و اعني
القضية التي يطلب البرهان عليها و الماتيس ان اوضح خط مستقيم و خرج من طرفه α
كانا بحيث اذ وصل منهما الى خطين متساويين كان البعد بينهما عموما عليها و كان ايضا
متساوية و الماخذتان لا يتساويان و لا يتساويان فليكن هذان البعدان **متساويين** و قد
لن اقول الاصول سطح α و زواياها قائمة فاقول ان α مثل α واحد مثل α و هاتان
لهن α مثل α فكون احدهما اعظم و لكن α اعطاهما وفضل α مثل α فضل α و
زاوية α مثل زاوية α و ان α اصغر فاقم α و اعظم قائمة لا ناهية
من مثل α و فكون اعظم زاوية القائمة هذا حال خط α مثل α و ذلك ما اردنا



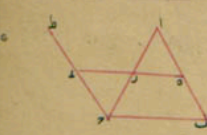
عن خط آخر وهذا حق وانما طرأ عليه هذا السبب حيث نقل عن القياس بعد الخط
وبين بعد النقطة عن الخط وبين بعد النقطة عن النقطة وكان مراده ان بين النقطتين
كل بعد خط عن خط غير اعلى احدهما خطا من قبل ان بعد كل نقطة عن خط غير عليه ثم
استنتج في بيان هذه النقطة كون بعد نقطة عن نقطة ثانية مقابرا لبعد الثانية عن نقطة
ثالثة فالبعد الماخوذ في الدعوى غير الماخوذ في القضية المستعمل في الخلف والماخوذ في القضية
غير الماخوذ في القضية وذلك لانها ليست هي تلك المواضع غير وثرة في المقام لانها وثرة
على كلامه جري مجرى الحق في ثناء هذه السيادة ثم انتهى إلى الشكل السادس في مقدمه غير مبينة
وهي ان يجب ان يلا في كل مقاطع لاحد خطين سواء هما متوازيان أم لا في الخط الاخر منهما فاقصر في
بيانها على قولها ان كان البعدين المتقاطعين نزدا الى ما لا نهاية والبعدين المتوازيين
بعد واحد فيوشك ان يصير البعدين المتقاطعين اعظم من البعدين المتوازيين
يكون القاطع قد قطع كليهما ولا يخفى على عاقل ان هذه المقدمة التي جعلها ابن السيم بلا
عن المصادرة المشكوك فيها بعينها وقد عرفنا حالها واذ كان مثل هذا البيان يفتقر
في هذا الموضع وكان اول بيان المصادرة مقصرا على شكلها كان الامر عليه اخف
ولما احتاج الى هذا الطويل قانا اكد ما اوامرت في هذه الرسالة راداً على من يريد
انصاف المصادرة ببيان من هذا القبيل مع زيادة تقرير وشرح فاقول من الشبهة ان كل
مقدار متناه يترادف ايات لانها لا يحد بحد يمكن ان يفرض فقرة في
ماليتها هي وهذا حكم مطلق الصبح ما ادعاه الخيام جهنا ونصحت المصادرة
فيها من غير احتياج الى مزيد بيان لكن التحقيق يقتضي تفصيلا فان هذا الحكم صحيح في بعض
الصور غير صحيح في بعضها وهكذا يكون حال اكثر المسئلات المتنازعة عن القدماء المتحمدة
اما الفاصل بين الصنفين اعني الصحيح وغير الصحيح فهو اعتبار كليات المترايد لانها ان كانت
متساوية المقادير كالاعداد المتساوية المترايد بالاحاد المتساوية او مترايد بها كالمربعات
المساوية المترايدة بالافراد المتساوية كان الحكم على المقدار المترايد بان يتجاوز كل واحد
ان يفرض قوة الى ما لا يتناهى فيصير لا ريب فيه بل يجب ان يفرض هذه القضية في الاول
ولغاية وصحة هذا الحكم اخذه صاحب الاصول في رسم المعنى الذي يترجم السحاب
بين المقادير اعني المجاهدة في صدور المقالة الخامسة حيث قال المقادير التي يقال ان
بعضها وبعضها ضئيلة هي التي يمكن اذا ضوعفت ان تزيد بعضها على بعض ويصح عليه ايضا
برهان الشكل الاول من المقالة العاشرة من غير ان يصرح به في المبادئ والمصادرات
اما ان كانت كليات المترايد متساوية المقادير فربما لا يصح هذا الحكم على المقدار المترايد
بل ان الزيادة المتساوية بل يصح ان يحكم عليه بان لا ينهت مع تزايد مرات غير متناهية

الحدود

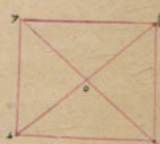
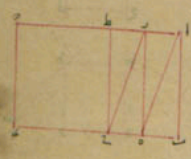
الى حد ما يفرض فقرة ضئيلة عن ان يتجاوز ذلك لان طبيعة المقدار في ذاتها فان
لا تقاسمات لا يتناهى بها يقين في الحكم فان يفرض مقدار وهو ان يفرض ان يتزايد
مرات لانها لا يحد ما يفرض في المسئلة الذي يقصده بكون مقدار الزيادة
في المرة الاولى جزءا من راي جزء كان وهو حتى يصير ان بعد المترايد الاول
وفي المرة الثانية جزءا من مرة وهو حتى يصير ان بعد المترايد الثاني وفي المرة الثالثة
جزءا من مرة وهكذا يكون ان المترايد ابداء بجزء فاما يقع بين الحد المتناهي والحد الموقوف
ولا يحال ان يكون مقدار تلك الزيادة متساوية لان ما بين الحد من متناهي فحين ان يصح
تزايد مرات لانها لا يحد ما يصل الى حد ابداء ضئيلة عن ان يتجاوز ذلك لانها لا يحال
لا يصح اطلاق القضية المذكورة على الوجه المشهور وهكذا ان اعتبر في جابا لمتناهي كما
استرت اليه في صدور الرسله فظهر من ذلك انه لا يصح الحكم بصيرورة البعد المترايد بين
المتناهيين اعظم من البعد الواحد بين المتناهيين الا بعد اعتبار الزيادة في ذلك
يحتاج الى فصل بيان هذين شيان هذه الطريقة مع تقطعها وتناول صاحبها على
الطريقة الاولى راجعة الى طريقة تلك وصار في هذا الباب المثال السار الشرح لكل
ويقدم ولما ظهر حال الشكل السادس من اشكاله وكان الشكل السابع مبداء عليه انصاف كذا
الحكم المخطوط المتناهي من غير احتياج الى المقدمة التي صاد عليها اقليدس وفي الشكل الثامن
اراد ان يبين تلك المقدمة فبناها على مقدمة التي عرفنا حالها وذلك ما اردنا ايضا
فصل ثانيا في الجوهري قد اصابنا كتابا قريبا من تحسين شكلها يعقب هذه المسئلة من المبادئ
ومصطلحات وفي اشكال الكتاب قريبا من تحسين شكلها يعقب هذه المسئلة من المبادئ
وقد كل خطين مختلفين فصل من الاطول ضعف وفصل من ضعف ضعف كذلك مرارا كثيرة
على الاقصر ضعف وعلى اجمع ضعف كذلك مرارا كثيرة فلا بد ان يبقى من اضافة الخط
الاطول ما هو اقصر من اضعاف الخط الاقصر ومن الاشكال الاشكال الستة التي اولها الثاني
والعشر من حسب ترتيبه في نسخة وقد ذكر في اعني في الشكل الاول من السبعة ماذكره صاحب
الاصول في السابع والعشرين مضافا الى دعوى اخرى اخرها الثالث والثلاثون وقد راقب
هذه الاشكال شكلا اخر بعد اثنا عشر من الاصل يذكر فيها ان كل نقطة يخرج منها خطين
مستقيمة في جهات مختلفة بحيث يثلاث زوايا ثلثات زوايا معا ولا يراع فاما صاحب
الزيادة في سبع نسخة الاصل بعد العشرين ثمانية في نسخة وهذه نسخة الاشكال الستة المذكورة
فقولنا الفاظ **في شكل** من الاصول في نسخة اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين متوازيين
وقع على خطي احد وفتحة زاوية ح ط و متساوية فان خطي ح و متساويان واذا كانا
متوازيين فبعد كل نقطة من خط ا ب من نقطة من خط ح ط نظيرة لها بعد واحد ا ب اعني

ب 4 9 2

منه في رجلي وصوره يكون بعد عن كجدوع عن رويدبوع عن كجدوع عن ريدبوع
ان يكون بعد عن ريدبوع عن كجدوع عن رويدبوع عن كجدوع عن ريدبوع عن كجدوع
طعن و لا يلزم من اطلاق ان يكون ابعاد القطع والعض على احدى الجنبين من نظائر
متساوية مثلا ان يكون بعد عن كجدوع عن نظيرها او يكون بعد نقطة عن نظيرها
كجدوع الموقفين عن الاخرا لا يلزم من تساوي ابعاد نقط لبت على هذه النقط
المذكورة لان البرهان لا يقيده الحكم الكلي في سائر القطع والايمن من تساوي ابعاد نقط
موصوفة بصفة ان يكون ابعاد ما يصف تلك الصفة متساوية بل بما يكون عرضا
كالايمن من وجوب تساوي كل وزين فيعان في دائرة عن جنبتي المركز بعديين متساوي
من تساوي وترين اخرين من الانزال الواقعة فيها فانه احتاج في الشكل الثاني الى
البيان تساوي خطي ه و ه اللذين احدهما قاعدة المثلث والاخر خط من منتصف
ضلعيه فاحال تساويهما على البرهان المذكور في الشكل المتقدم وهو لا يفيده لان نقطة
ه ليست موصوفة بصفة المذكورة في البرهان فان الخط الرابع على خطي ا ب و ا د الذي
يقسم الميادين متساويين اما ان يكون خط ه ويكون اثنان من تلك القطعاه المرفوعة
بينهما والاخران عن احدى جنبتيها وقد بينا انه لا يلزم من برهانه تساوي ابعادهما
ان يكون خط ا و ويكون واحدة منهما اعني نقطة ه على احدى المرفوعين واثنان عن احدى
الجنبين وهما ب و ا رابعة عن جنبتي الاخرى وهي و و لم يلزم من برهانه تساوي ابعاد
سائر هذه النقط اذ لم يكن برهانه متعبدا تساوي ابعاده كل نقطة من نظيرها على وجه
يقع ان يتعاضد بين الحكم عاما شاملا لجميع القطع ويصع اطلاق هاتين القطعتين به
لان افاض تساوي ابعاد نقطة موصوفة بصفة معقودة في هذه النقط كما ذكرنا فانها هما
في الحكم خرج عن قانون صناعة البرهان وصاحب المنطق ربما مثال هذا الخط في كتابه
الجوسم المستطيق في ابراء اعتبار المثل وهو الصنف الذي بعض سبب ترك اعتباره في
القياس والاطلاق من الاغلاط والمغالطات وما احتجكم الشكل الثاني من ان كان
حكم الشكل الرابع وما بعده فان ذلك كله مبني على البرهان المتقدم الذي بناه الشكل الخامس
عليها الحاكم وجوب زيادة اصغاف كل عددين متساويين من جنس واحد على انصاف
الكرها وهي اتي صاد بها في اول المقالة وهي مبنية نفسها حقة وقدر الكلام في انسابها
ولوا قصر على انصاف وعددها او انصاف وعددها فكيف الا انه لا ريد بذلك تأكيد
في الوضوح ورناده في البيان فاما اردت بعد يرمي قصاص كل واحد عن غير على كلفه
في هذه المسئلة والاشارة الى ما خطر بالي من وصلاته غير من جنس ان انصاف عليه ما على
اعتني به كلاله عن ر و في الله تعالى في المستصحبين زمان مكره ارساله وقدره انما



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

[illegible]

الى ان يجمع تلك
 صغر ثم ثبت في
 عدتها تلك العدد ويحسب
 على خطه ما ياتي في
 طه من زواياه طه

048



ملهم الصواب ٥

تم: نه كسر الف و هو ١١٥٦

۱۰۰

و غن

۵۴

